

هل يتجاوز السودان أزمة تطبيق المصفوفات الزمنية السياسية

محمد أبو الفضل
كاتب مصري



في كل مرة يتم وضع توقعات زمنية في السودان، تبدو ثقة المواطنين والسياسيين ضئيلة في الالتزام بها، فقد جرى تحديد مواعيد سابقة ولم يتم تنفيذها على الأرض، بالنسبة إلى إعادة تشكيل مجلس السيادة والحكومة، وتوقيع اتفاق السلام الشامل، وتعيين الولاة، وأعضاء المجلس التشريعي، وبينهم قائمة أخرى تتعلق بعدم تخفيف وطأة الأزمات السياسية والاقتصادية والأمنية المستعصية.

وضع مجلس شركاء الحكم في السودان، الخميس، مصفوفة زمنية لاستكمال هياكل المرحلة الانتقالية، تنسي بان هناك رغبة عارمة لعدم الإخفاق بها هذه المرة، فالمجلس المكون من 29 عضواً يعتبر هذه الخطوة أول اختبار له في أداء مهمته، ويريد أن يترك انطباعاً إيجابياً لترسيخ دوره في الحياة السياسية.

وتوحي التوقعات الجديدة بالحسم، لكن الواقع قد يجبرها على الوقوع في الفخاخ السابقة التي انخرقت عن المواعيد، واختار مجلس الشركاء أن يكون 31 يناير الجاري موعداً لطرح برنامج الحكومة، وهو ليس بعيداً، ويعلم في الرابع من فبراير المقبل إعادة تشكيل مجلسي السيادة والوزراء، وهي خطوة كان من المفترض إتمامها منذ حوالي أربعة أشهر، بعد توقيع اتفاق السلام في 3 أكتوبر الماضي.

ويخشى مراقبون من عواقب تكرار عدم إعلان تشكيل الحكومة الخميس المقبل، ففي ظل عدم حسم الكثير من الأسماء، والتغييرات التي تتم من قبل بعض الأطراف، يمكن أن تتهزّ ثقة المواطنين في رئيس الحكومة عبدالله حمدوك الذي يعاني مشكلات كبيرة في الشارع، ولم تفلح التعيينات المؤقتة التي قام بها في عدد من الحقائق قبل حوالي أربعة أشهر في فك شفرتها، وربما ضاعفت من حدة المازق الذي يواجهه الآن. وتضم التشكيلة الجديدة موزايكا سياسيا لأول مرة في السودان، حيث تشارك الجبهة الثورية في مجلسي السيادة والحكومة وفي القوات المسلحة الوطنية، وهو ما يحتاج لتناغم كبير قد يبقى مفقوداً لفترة من الوقت، مع قلة الخبرة العملية لمرشحي الجبهة، ناهيك عن تمسك تحالف الحرية والتغيير بحصته في التمثيل على كافة المستويات. وتكفي أفة التوافق حول المحاصصة وعدم التوصل إلى تفاهات نهائية على الأصعدة المختلفة لتكون مقاييساً للوفاء بإعلان تشكيل الحكومة، لأن هذه واحدة من المنغصات العميقة التي يمكن أن تؤدي إلى تأخير القبض على المصفوفة الزمنية الجديدة، بما يزيد الهوة بين الشارع والسلطة الحاكمة.

ويشير متابعون إلى خطورة تحديد مواعيد في الاستحقاقات المطلوبة من السلطة الانتقالية، فإذا كانت تريد طمأنة الجماهير بأنها مستمرة على العهد وتمتلك رؤية صائبة، فإن التطورات المعقدة يمكن أن تقف حائلاً أمام الوفاء بالتوقعات، خاصة أن التجربة أثبتت صعوبة التقيد بها. فمع السهولة التي تتسم بها الكثير من الأمور وعدم السيطرة على أوضاع عدة، ربما تنحرف المصفوفة عن مسارها المحدد.

ويمكن فهم جوانب معتبرة في مشكلة التوقعات من التضارب الحاصل بين القائمين على السلطة وكثافة تدخلات القوى السياسية والعسكرية، ومحاولة إرضاء الأطراف المتنازعة، والمتصارعة أحياناً، في توجهاتها وأفكارها، ورغبة البعض في إطالة أمد الفترة الانتقالية، فالمحاولة أو عدم القدرة على الوفاء بالمواعيد تصب في صالح جهات ترى أن فرصتها في تمديد وجودها في السلطة أو بالقرب منها، بينما تريد أخرى ترتيب أوضاعها بما يهيئ الأجواء لاستمرار بعد انتهاء هذه المرحلة التي ستلعب دوراً مهماً في رسم معالم مستقبل المرحلة التالية لها.

وتقود هذه القضية إلى زيادة الأعباء على أصحاب النوايا الحسنة الذين حددوا مصفوفة زمنية دقيقة في وقت هم أنفسهم لا يستطيعون القطع بما سيجري غدا في السودان، حيث أرادوا تأكيد مواعيد في السلطة، لكن التوقعات المتقاربة والمسريرة تجعل من الوفاء بالوعود عملية غاية في الصعوبة. ودرجت قوى مختلفة في زمن البشير الضرب عرض الحائط بكثير من الوعد والعهود، الأمر الذي تسبب في أن تصل البلاد إلى ما وصلت إليه من تندهور، لذلك تساور الشكوك كثيرين رآوا أن شركاء السودان أخطأوا في تحديد روزنامة كبيرة من المواعيد قد تضعهم في مفترق طرق، فتصاعد حدة المشكلات يمكن أن يخرج عن السيطرة.

وحنجاً تطبيق المصفوفة الزمنية وفقاً حقيقياً بين القوى السودانية ووفرة على استيعاب الأزمات، فلن تكون هناك جدوى لتوقعات غير منتجة أو قليلة الفعالية، إذ يمكنها أن تدخل البلاد في دوامة أشد صعوبة.

وغير مستبعد أن يكون الغرض من تتابع الاستحقاقات خلال فترة زمنية متقاربة نوعاً من المسكنات، وينطوي على رغبات لدى قوى تريد أن يظل السودان يراوح مكانه كي يتسنى لها الانقراض على السلطة بصورة سلسة قبل انتهاء المرحلة الانتقالية.

ويبدو المكون العسكري من أكثر القوى المستفيدة من استمرار الارتباك العام، والذي يكشف عن ضعف في أداء المكون المدني، وعجزه عن التوصل إلى رؤية مقاربة تمكنه من تسليم السلطة بعد مضي المرحلة الانتقالية، وقد يجد الشعب نفسه مضطراً إلى الانحياز للجسم العسكري، باعتباره الاختيار الذي تفرضه ضرورات استراتيجية.



الأمل مازال قائماً

رغم المخاطر بإمكان تونس أن تنهض

الاجتماعي، فإنه يُخيل إليه أنه يسمع أصداً خافتة لكلام البعض في الغرب في الثمانينات عن "انهيار تونس". لكن الأمور مختلفة اليوم، فليس الغرب هو من يتحدث بهذه الشاكلة، بل هم التونسيون المعترفون عن خيبة أملهم ومخاوفهم من المخاطر التي يطوي عليها سيناريو استمرار الاقتصاد في الانحدار.

بشيء من المبالغة، يحاول التونسيون جذب انتباه السياسيين إلى ضرورة التحرك والخروج من سلبيتهم قبل أن يصبح الوضع أكثر سوءاً. اليوم يشعر التونسيون بالخوف على سيادة بلادهم التي يتوجسون من وقوعها رهينة للدائنين الأجانب.

وسوف نبقى نتنظر كي نعرف ما إذا كانت الولايات المتحدة والغرب قادرين على تطوير مفاهيم جديدة حول كيفية مساعدة تونس، والبلدان ذات الأوضاع المماثلة، في انتقالها الديمقراطي، وما يصاحبها من بطالة وفقير وتداين مطرد.

من الأكيد أن جميع أنحاء العالم تواجه جائحة مخيفة ترافقها مشاكل اقتصادية لم يسبق لها مثيل. ومن المؤكد أن المبادرات الكبرى ستتاجل إلى حين اقتشاع غيوم الأزمة الصحية.

حتى وإن كان الحديث عن التضامن الدولي يبدو طوباوياً نوعاً ما في الظرف الراهن، فإن على أوروبا، على وجه الخصوص، أن تفكر في استثناءات لمعالجتها لتباعد الجائحة من منطلقات وطنية محضة، في الوقت الذي تسعى فيه تونس (وعدد من جيرانها جنوب البحر المتوسط) بجهد جهيد لإيجاد طريق لضمان حصولها على كميات كافية من التلّاقح في آجال معقولة. وحتى على المدى القصير، فإن لدى أوروبا ما يدعوها إلى القلق إزاء تأثير الوباء في شمال أفريقيا على الهجرة غير الشرعية والاستقرار الإقليمي. وبعيداً عن الأزمة الصحية، تمتلك تونس ما يكفي من الإمكانيات، وخاصة على صعيد الموارد البشرية، والمرونة الكافية لرفع التحديات والتعافي اقتصادياً واجتماعياً، إذا ما وعت طبقها السياسية بأنها جرّت البلاد إلى مسافة غير بعيدة من حافة الهاوية.

وإذا فكر السياسيون ملياً، فسوف يكتشفون أن محرك الاضطرابات في تونس اليوم، أي شبابها المحتج، يمكن أن يكون هو نفسه المحرك الرئيسي لانعاشها ونموها.

وإذا وصلوا التفكير ملياً، سيدركون أن الحديث عن "سقوط تونس أو انهيارها" لا يقصد منه التونسيون إلا لاق جرس إنذار لمن هم من المغرورين أن يكونوا حرس البلاد ولكن أخذتهم غفوة.

وعندما تعود النخبة الحاكمة إلى رصدها، ستجد أن أصدقاء تونس مستعدون لتقديم يد المساعدة لها، ربما حتى أكثر مما تتصور.

تجديد الوهم بسيطرة الأنظمة القائمة على الأوضاع في بلدانها. واستطاعت تونس أن تتجنب إلى حد كبير إراقة الدماء في مرحلة انتقالها المبالغت بالمقارنة مع بلدان أخرى في المنطقة سقطت في أتون العنف المسلح والصراعات.

وبعد عشر سنوات من تلك الأحداث، لا يمكن لأي بلاد عربية، بما في ذلك تونس، أن تزعم بأنها استطاعت تحقيق انتقال كامل حقق آمال مواطنيها وتطلعاتهم.

اليوم في واشنطن أصبح الديمقراطيون في السلطة، وتم تنصيب الرئيس الأميركي جو بايدن الذي تعهد بدعم الديمقراطية في المنطقة بشكل نشيط. ولكن باين، بكل تأكيد، سوف يجد منطقة متغيرة عما كانت عليه في العقد الماضي. وما زالت آفاق انبلاج فجر السلام والديمقراطية والرخاء الاقتصادي فيها بعيدة.

وفي أجزاء كثيرة من المنطقة مثل ليبيا وسوريا واليمن، لا يزال إنهاء النزاعات وحالة عدم الاستقرار يواجهان عقبات كاداء، ولا تزال الشكوك تحف بمجودات السلام.

وتبرز الأوضاع في تونس تحدياً رئيسياً من نوع آخر: صعوبة تحقيق انعاش اجتماعية واقتصادية بعد انتقال سياسي ناجح نسبياً. فالاقتصاد هو العامل المحدد لنجاح أو فشل أي ديمقراطية ناشئة، كما ينه إلى ذلك الكثير من التونسيين. وقد أظهرت الاحتجاجات الأخيرة في تونس أن مشاكل البطالة والفقر وانعدام الفرص يمكن أن تخطب العزائم بالرغم من اتساع رقعة الحرية.

لا تدل المستجدات في تونس أن الانتعاش الاقتصادي والاجتماعية ستتحقق قريباً. والمسؤولية في ذلك تقع في معظمها على كاهل الطبقة السياسية التي تدير شؤون البلاد أو تؤثر في سيرها. مع ذلك، ما زالت هناك تساؤلات مطروحة حول الدور الذي يمكن أن يلعبه الغرب تجاه هذا المنعطف الذي تعيشه تونس، أكثر من مجرد تكراره لمواقفه المبدئية المساندة للانتقال الديمقراطي.

قبل الجائحة، خفت الحديث عن خطط مارشال يدعمها الغرب. سنة 2011، قال مسؤول أوروبي رفيع المستوى إن دول "الربيع العربي" اختارت الوقت الخطأ كي تنثور. وفي تونس بإمكانه اليوم أن يقول إن المظاهرات من الشباب ما زالوا عازمين على اختبار الوقت غير المناسب بالنسبة إلى أوروبا للاحتجاج. فظروفهم لا يمكن أن تنتظر استعداد أوروبا للمساعدة. وإذا هم يحتجون، تواجه البلاد مخاوف من الفشل الاقتصادي وعدم الاستقرار الاجتماعي.

وإذا أصغى المرء إلى كلام التونسيين على وسائل التواصل

كانت التغييرات في الحكم تحصل وقتها في كثير من الأحيان نتيجة للانقلابات أو الثورات المزاجية للقيادة. وكان التمسك ببقاء الأنظمة "الصدقية" هو الوازع الأكبر في إستراتيجيات الغرب.

بعد سنوات من تلك العشرية، واثراً هجمات 11 سبتمبر، طفت على السطح "أجندة الحرية" التي دعا إليها جورج دبليو بوش في 2005. وبدأت الولايات المتحدة في الدفع نحو الديمقراطية باعتبارها أفضل ضامن لمصالحها في المنطقة. ولكنها لم تحقق الكثير.

وجاء الديمقراطيون بعدها إلى البيت الأبيض. وإن لم يتبع الرئيس الأميركي باراك أوباما نفس أجندات بوش، فقد تبني موقفاً يقول إن "الوضع الراهن في المنطقة لا يمكن أن يدوم، وإن تغييرات يجب أن تحدث". وأدى ذلك في نهاية المطاف إلى تأييده لانتفاضات "الربيع العربي".

وعلى الرغم من تغير الكثير من الأنظمة العربية بعد يناير 2011، فإن نظرية الدومينو لم تتجسد. صحيح أن الأحداث في تونس التي أطاحت بنظام الحكم قد أعبت احتجاجات شعبية وسقوط أنظمة أخرى في عدد من بلدان المنطقة. ولكنه كان لكل بلاد معطياتها بالرغم من نقاط الوهن المشتركة بين العديد من البلدان العربية التي أساء حكمها إدارتها. إضافة إلى ذلك، ساهم انهيار نظام بن علي في تونس في

بعد أكثر من ستة عقود على الاستقلال، يشعر التونسيون بالخوف على سيادة بلادهم إذ يتوجسون من خطر الوقوع رهينة للدائنين الأجانب

أسامة رضواني
رئيس تحرير العرب ويكلي



عندما نشرت الكاتبة الصحافية كلوديا رايت مقالاً في مجلة نيو ستيتسمان البريطانية في ربيع سنة 1982، بعنوان "تونس: الصديق التالي الذي سيسقط" أثارت حينها ضجة في تونس. عبّرت الصحافية في ذلك الوقت عن القلق المتزايد الذي كان يساور العواصم الغربية بشأن التهديدات التي تعرّض لها استقرار تونس مباشرة بعد الهجوم المسلح الذي شنّه مجموعة من المسلحين التونسيين، الذين سيطروا في يناير 1980 على مدينة قفصة جنوب البلاد لإلام عديده بعد أن تسللوا إلى التراب التونسي بمساعدة المخابرات الليبية وربما أجهزة استخبارات إقليمية أخرى. كان ذلك زمن الحكم المطلق والامارات والدسائس.

لم يكلف العديد من منتقدي كلوديا رايت في تونس أيامها أنفسهم عناء قراءة مقالها. فبالنسبة إليهم، كان العنوان مبرراً كافياً لردة فعلهم. إذ رأوا في كلامها طرحاً غير مقبول أوضاعها بما يهيئ الأجواء لاستمرار بعد انتهاء هذه المرحلة التي ستلعب دوراً مهماً في رسم معالم مستقبل المرحلة التالية لها.

وتقود هذه القضية إلى زيادة الأعباء على أصحاب النوايا الحسنة الذين حددوا مصفوفة زمنية دقيقة في وقت هم أنفسهم لا يستطيعون القطع بما سيجري غدا في السودان، حيث أرادوا تأكيد مواعيد في السلطة، لكن التوقعات المتقاربة والمسريرة تجعل من الوفاء بالوعود عملية غاية في الصعوبة. ودرجت قوى مختلفة في زمن البشير الضرب عرض الحائط بكثير من الوعد والعهود، الأمر الذي تسبب في أن تصل البلاد إلى ما وصلت إليه من تندهور، لذلك تساور الشكوك كثيرين رآوا أن شركاء السودان أخطأوا في تحديد روزنامة كبيرة من المواعيد قد تضعهم في مفترق طرق، فتصاعد حدة المشكلات يمكن أن يخرج عن السيطرة.

وحنجاً تطبيق المصفوفة الزمنية وفقاً حقيقياً بين القوى السودانية ووفرة على استيعاب الأزمات، فلن تكون هناك جدوى لتوقعات غير منتجة أو قليلة الفعالية، إذ يمكنها أن تدخل البلاد في دوامة أشد صعوبة.

وغير مستبعد أن يكون الغرض من تتابع الاستحقاقات خلال فترة زمنية متقاربة نوعاً من المسكنات، وينطوي على رغبات لدى قوى تريد أن يظل السودان يراوح مكانه كي يتسنى لها الانقراض على السلطة بصورة سلسة قبل انتهاء المرحلة الانتقالية.

ويبدو المكون العسكري من أكثر القوى المستفيدة من استمرار الارتباك العام، والذي يكشف عن ضعف في أداء المكون المدني، وعجزه عن التوصل إلى رؤية مقاربة تمكنه من تسليم السلطة بعد مضي المرحلة الانتقالية، وقد يجد الشعب نفسه مضطراً إلى الانحياز للجسم العسكري، باعتباره الاختيار الذي تفرضه ضرورات استراتيجية.